

# مجلة الكتاب العربي

أحدث مراجع مشاكل العمل وعلاقاته

العدد رقم 39 - 10 أكتوبر 1967

بقلم رءوف عباس حامد

كانت المكتبة العربية تفتقر إلى المؤلفات التي تعالج مشاكل العمل وعلاقاته، فلم تعرف منها إلا النذر اليسير حتى منتصف الخمسينات حين تحول الإهتمام في مصر الثورة إلى شئون العمل والعمال، وحين بدأت التشريعات تضمن للعمال حقوقهم بعد نضال طويل قام به العمال المصريون على مدى نصف قرن من الزمان. ومن ثم كان إهتمام الكتاب بطرق أبواب مشاكل العمل وعلاقاته في مؤلفات مختلفة ذات إتجاهات شتى.

وشهد صيف هذا العام (1967) صدور ثلاثة مؤلفات أضافت جديداً إلى المكتبة العمالية، وإمتازت بإتباعها المنهج العلمي وبموضوعيتها ودقتها. تناول أولها موضوع إشتراك العمال في مجلس الإدارة وإختص ثانيها بدراسة إصابات العمل من الناحية النفسية، أما ثالثها فقد تناول بالبحث المراحل الأولى من تاريخ الطبقة العمالية المصرية.

والكتاب الأول ثمرة بحث أكاديمي قدمه الأستاذ منصور فهمي إلى كلية التجارة بجامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وموضوعه: "إشتراك العمال في الإدارة، دراسة علمية وعملية"، وطبع تحت إشراف إتحاد طلاب كلية التجارة بجامعة القاهرة، وصدر عن دار النهضة العربية، ويقع في 52 صفحة من القطع الكبير.

وقد استهل المؤلف دراسته بتوضيح مفهوم إشتراك العمال في الإدارة فذكر أنه يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ضمان تأثير القوى العاملة على القرارات التي تتخذ في المشروع مما يؤدي إلى تحقيق التعاون بين الإدارة والتخفيف من حدة الصراع بينهم. ومفهوم الإشتراك في الإدارة يحدده النظام السياسي في المجتمع، ونظرة مالكي المنشآت لعنصر العمل، وموقف القوى العاملة في الوحدات الإنتاجية والمجتمع.

وقد تباينت صور الإشتراك في الإدارة في الدول الرأسمالية: ففي إنجلترا، تركت حرية تكوين لجان مشتركة من العمال وأصحاب الأعمال لإتفاق الطرفين دون تدخل تشريعي. ولإشتراك العمال الإنجليز في الإدارة فاعلية كبيرة نتيجة لقوة النقابات وإتساع النشاط السياسي للعمال. وفي الهند، يقوم إشتراك العمال في الإدارة على مبدأ الديمقراطية الصناعية والاستفادة من أفكار العمال، وهناك نوعين من الإشتراك في الإدارة هما نظام المجالس المشتركة، ونظام لجان الإنتاج، ويتم تشكيل كلا من النظامين بالتراضي بين العمال وأصحاب الأعمال دون تدخل من جانب المشرع. أما في ألمانيا الغربية، فيقوم النظام بهدف التوسع في تطبيق الديمقراطية الاقتصادية على أساس الإعتراف بالمصير المشترك للعمال وأصحاب الأعمال. وقد قامت الحكومة الألمانية في عام 1951 بإصدار قانون إشتراك

العمال في الإدارة، وقد نجحت التجربة الألمانية نتيجة العناية التي لقيتها من الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية. وفي فرنسا قام النظام بقوة القانون منذ 1945 كثمرة للنضال النقابي وللعمل الاشتراكي.

وإختار المؤلف التجربة اليوغوسلافية كنموذج لإشتراك العمال في الإدارة في الدول الاشتراكية، بالإضافة إلى التجربة المصرية. ففي يوغوسلافيا أقر القانون في عام 1950 مبدأ الإدارة الجماعية لوحدات الإنتاج بإعتبارها ممتلكات عامة، وتقوم الإدارة الذاتية على مجلسين هما مجلس العمال ومجلس الإدارة، فالأول صاحب السلطة العليا في المنشأة ويضم مندوبين عن العمال وله سلطة إتخاذ القرارات التي تكفل حسن سير العمل وتحقيق أهداف الإنتاج. أما المجلس الآخر فيعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي لمجلس العمال، ويقتصر عمله على تحديد الوسائل اللازمة لتحويل قرارات مجلس العمال إلى قواعد وإجراءات عمل للتنفيذ.

وإنقل الباحث بعد ذلك إلى التجربة المصرية التي تعتبر إشتراك العمال في الإدارة يحقق الاستفادة من خبرة عنصر العمل ويدفع الظلم الإجتماعي عن العمال، وقد حققت التجربة المصرية تقدماً ملحوظاً في مجال الإنتاج. ولكنها تواجه مشاكل متعددة تتعلق بإختيار ممثلي العاملين بالمجلس، وبالتضارب بين التنظيمات العمالية في الوحدة الإنتاجية، وبتدريب الأعضاء المنتخبين، وبالخلاف القائم بين الأعضاء المعيّنين والمنتخبين، وقد حاول المؤلف وضع حلول لهذه المشاكل.

أما الكتاب الثاني فهو من تأليف الأستاذ عبد الله بدر عبد الله، وموضوعه "نفسية العامل ودوران الآلة، دراسة نفسية إجتماعية لإصابات العمل مع توضيح دور العلاقات الصناعية"، وقد راجع الكتاب وقدم له الأستاذ الدكتور أبو الفتوح رضوان، وصدر عن دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ويقع في 136 صفحة من القطع الصغير. ويبين الكتاب أهمية تحليل الحوادث الصناعية كخطوة أولى في دراسة أسباب الإصابات العمالية وتصنيفها وإحصاءاتها وبيان طرق تلافيتها.

وقد ركز المؤلف إهتمامه على عنصرين أساسيين، أولهما: طبيعة العامل نفسه من حيث الفروق الفردية بين العمال ومكونات الشخصية والروح المعنوية والاستعداد الشخصي لدى بعض العمال للتعرض للإصابة أكثر من غيرهم. وقد بين الكاتب أثر كل من الميول والإتجاهات والقدرات العقلية والإدراك الحسي والعقلي والحالة النفسية والإنفعالية في إحداث الإصابات. وثانيهما: طبيعة العمل في المصنع، وقد أبرز المؤلف أثر العامل الإجتماعي في المجتمع الصغير أو الكبير الذي يعيش فيه العمال، والعلاقات الإجتماعية التي تربطهم ببعضهم البعض وبإدارة المصنع، وشرح موضوع دوافع الاستمرار في العمل، ولماذا يعمل الإنسان، وهو ما يسميه علماء النفس الصناعي بسيكولوجية العمل، وقد بين أثر كل من التوجيه والإختيار المهني اللذين يمكن عن طريقهما إعداد الفرد للعمل المثمر، وهما عاملان إتضحت أهميتهما في مصر بتقدم الصناعة والتكنولوجيا حيث يمكن عن طريقهما قياس القدرات الإنسانية قياساً علمياً لصالح الإنسان ولصالح العمل، وقد قطعت الدول الصناعية المتقدمة شوطاً بعيداً في هذا السبيل فإنتشرت فيها المعامل الحديثة لعلم النفس التطبيقي والمهني، ونال موضوع التأهيل المهني إهتماماً كبيراً لإعداد العمال اللذين عطلهم

العجز البدنى الخلقى عن الإسهام فى نمو المجتمع بالإضافة إلى تحميل المجتمع عبء إعالتهم.

ولم يغفل المؤلف إيضاح الوسائل التى يمكن بها منع الإصابات أو التقليل من حدوثها، وبين الأثر السيكولوجى للخدمات وخاصة العناية المباشرة بالمصابين طبياً ونفسياً ومعيشياً فور حدوث الإصابات.

وبالإضافة إلى المصادر النظرية التى رجع إليها الباحث، إتجه إلى الدراسة الميدانية، فإختار حالات البحث من مستشفى قصر العينى ومستشفى المنيل الجامعى، وقام بزيارة المصانع والورش التى حدثت فيها تلك الإصابات وناقش المسؤولين فيها، وزار أسر العمال، واستنتج من ذلك كله أثر العوامل الإجتماعية والحالة الإنفعالية والنفسية فى وقوع الإصابات، وما لها من دلالة عن مدى تكيف العامل مع عمله، وبذلك استطاع أن يضيف جديداً إلى المكتبة العمالية بهذا العمل القيم.

أما الكتاب الأخير فهو "تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة 1919"، الذى كتبه الأستاذ أمين عز الدين، وصدر عن دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، ويقع فى 214 صفحة من القطع الصغير.

وقد استهل المؤلف الكتاب بالحديث عن الصعوبات التى تكتنف بحث هذا الموضوع وعلى رأسها مشكلة المصادر التى تنحصر فى مجموعة الوثائق الرسمية وتأتى فى مقدمتها محاضر أقسام البوليس وكذلك التقارير الأجنبية عن مصر، بالإضافة إلى الصحافة المصرية، وجميعها شكلت مصادر البحث الذى تتبّع فيه كاتبه مرحلة نشوء الطبقة العاملة المصرية على أنقاض نظام طوائف الحرف فى أحضان المصانع والمرافق العامة التى أقامت الاستثمارات الأجنبية وفى ورش الصيانة الحكومية. وكان معنى قيام الطبقة العمالية فى مصر أنها ستكون فى طليعة القوى الإجتماعية التى تخوض المعارك الوطنية وتكتشف أن الرأسمالية الوطنية ليست مستعدة للإندفاع نحو الثورة الإجتماعية ومن ثم تتمسك الطبقة العاملة بالعمل على إسقاط التحالف الرجعى للإقطاع والرأسمالية بإعتباره معوقاً للثورة.

وتمثلت بوادر العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية فى الإضرابات العمالية التى قام بقيادتها وتوجيهها العمال الأجانب من أجل المطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه، وأثمرت تشكيل النقابات العمالية الأولى. وسرعان ما إتخذ العامل النقابى جانب النضال الوطنى بتوجيه نشاط النقابات وتأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية المباشرة لتدقيق المنتجات الأوربية على الأسواق المصرية، ويرجع المؤلف هذا الإتجاه الذى طرأ على سياسة الحزب الوطنى إلى تأثر الزعيم محمد فريد بكير هاردي زعيم حزب العمال البريطانى المستقل.

وشهدت الطبقة العاملة المصرية أشنع أنواع الاستغلال خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، فحشد زهرة الشباب لخدمة الجيوش المحاربة، وإعتصرت الرأسمالية المصرية التى أخذت فى النمو خلال سنوات الحرب قوى العمال دون إهتمام بحقوقهم، وأدى ذلك كله إلى تجدد الصراع على أبواب ثورة 1919، فهب العمال لتقديم مطالبهم، ووقعت عدة إضرابات بين عمال السجاير والترام بالقاهرة والأسكندرية وغيرهم من العمال، وتم إحياء التنظيم

النقابي من جديد بعد أن كانت ظروف الحرب قد عطلته، وإتجه العمال إلى إنشاء النقابات المنفردة، وإحياء نقابة عمال الصنائع اليدوية، وبذلك دخل العمال ثورة 1919 حاملين مطالبهم فكان اللقاء بين العمال وحركة الوفد أمراً حتمياً إذ آمن العمال بأن نيل الاستقلال كفيل بتحقيق مطالبهم.

وختم المؤلف كتابه بفصل عن الدولة والطبقة العاملة تناول فيه المحاولات الأولى التي قام بها العمال للإشتراك في المؤسسات السياسية للدولة، فعرض لمحاولة تأسيس حزب للعمال في عام 1908، كما تحدث عن بذرة الفكر الإشتراكي التي وضعها سلامة موسى وإبراهيم حسنين المنصوري، وناقش التشريعات العمالية الأولى التي صدرت في السنوات السابقة على 1919.

إن هذا الكتاب يعد بحق دراسة رائدة في مجالها، حرص الباحث فيها على الرجوع إلى المصادر الأصلية، وحاول – بنجاح كبير – أن يخرج من شتات المادة التي تجمعت لديه ملامح حية لتاريخ الطبقة العاملة المصرية في تلك الحقبة من الزمان.

لقد كانت المؤلفات الثلاثة التي عرضنا لها ثمرة جهود فردية حرص أصحابها على دراسة مشاكل العمل وعلاقاته بأسلوب علمي موضوعي. وما أحوج المكتبة العربية إلى مثل هذه الجهود التي تستطيع أن تقدم الكثير لو تضافرت معها جهود الهيئات المهتمة بشؤون العمل والعمال.

رعوف عباس حامد